

مسؤول ليبي يدعو إلى حماية أو نقل الاستثمارات الليبية من مصر



الاثنين 23 سبتمبر 2019 02:09 م

دعا خالد شكشك، رئيس ديوان المحاسبة الليبي (أعلى سلطة رقابية مالية)، الأحد، المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني إلى حماية أو نقل الاستثمارات الليبية من مصر إلى "إحدى الدول التي تجعلها في مأمن".

جاء ذلك في مخاطبة مكتوبة وجهها "شكشك"، الأحد، إلي فائز السراج، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، المعترف بها دولياً، وحصلت الأناضول على نسخة منها

وطلب "شكشك" من السراج "بشكل عاجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الاستثمارات الليبية في مصر بالوسائل كافة، أو نقلها إلى إحدى الدول التي تجعلها في مأمن".

وأوضح أن "توجيهاته تأتي بعد حكم القضاء المصري بإلزام الدولة الليبية بتعويض نيفين كامل حبيب وورثة نقولا حنا حبيب، بنحو 261 مليون دولار، على خلفية تأمين 200 هكتار (الهكتار يساوي ألف متر مربع) بطريق السواني طرابلس عام 1970".

وتابع أن "القضية المرفوعة وما صاحبها من إجراءات حجز تحفظي والتنفيذ على أموال المصرف الليبي الخارجي، المودعة في بنك قناة السويس بمصر، اتسمت في مجملها بالاستعجال، لاسيما أن إجراءات التنفيذ نفسها تمت بالمخالفة للتشريعات النافذة في مصر".

وأوضح أن "الدولة الليبية تملك العديد من الاستثمارات في مصر، نرى تعرضها لخطر التنفيذ عليها في ظل وجود أحكام قضائية أخرى ضدها".

وعائلة حنا حبيب هي عائلة مصرية من أصول فلسطينية كانت تمتلك 200 هكتار في العاصمة طرابلس (غرب)، وتم تأمينها بموجب القانون رقم 135 لسنة 1970، عبر نقل ملكية بعض الأملاك إلى الدولة الليبية، وتعويض أصحابها

وبعد عشرة أعوام، رفعت عائلة حنا قضايا على الدولة الليبية أمام المحاكم المصرية، لكنها كانت تقضي برفض القضية لعدم الاختصاص

غير أن محكمة جنوب القاهرة أصدرت في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، حكماً بإلزام الدولة الليبية بتعويض نيفين كامل حبيب وورثة نقولا حنا حبيب بنحو 261 مليون دولار

وتم نقل مبلغ التعويض من وديعة المصرف الليبي الخارجي في بنك قناة السويس لصالح حساب نيفين كامل حبيب حنا والمختصمين معها، فيما تقدم محامي الدولة الليبية بطعن على الحكم